

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبة.

تخصص: مالية وبنوك.



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير.

قسم العلوم المالية والمحاسبة.

رقم:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

مرزوقي بشرى

مرهون رحيمة

تحت عنوان

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية
دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري - مسيلة -

لجنة المناقشة:

لقليطي الاخضر

بن وارد حجيبة

بوتيارة عنتر

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

رئيسا

مشرفا و مقررا

مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

إلهام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي العمل المتواضع
إلى القلب الحنون إلى حضن الأمان ومنبع الرأفة والحنان. .إلى من نمت في رحمها وترعرعت في أحضانها، إلى
نبض قلبي ومنى عمري، تلك هي أمي الحبيبة "العالية"
إلى مثلي الأعلى وقودتي في الحياة، إلى من يستحق وقفة إجلال وتقدير...
إلى من علمني أن الدنيا أولها كفاح وآخرها باذن الله نجاح إلي من أوصلني إلا ما أنا عليه الآن إلي سندي في الحياة
أبي الحبيب "إبراهيم"
إلي من قاسموني رحم أمي إلى أعز الناس على قلبي لإخوتي إلى الأخ الأكبر بشير
وأخوتي الأعزاء: نبيل، نعمان، حسان، فاتح.
إلى أعز ما أملك إلى سندي في الحياة إلى من تربو في أعماق قلبي
أخواتي حبيباتي وشقيقات روح.
إلى براعيم المنزل أبناء أخواتي : شاكر، مهدي، منصف، أمين، عادل، امين، رهن، إبراهيم، أسيل التقى، فادي
جواد، أطال الله في أعمارهم
إلى كل أصدقاء الأعزاء ورفيقات دربي ومعارفي وأحبابي : أحلام نسرین ،نورة ،نادية أمينة، بشري ، صفاء، سهام،
رحيمة، مروة، مشيرة.

وفي الأخير أهدي إلى كالأفراد العائلة وكل من وقف معي وكان شمعة أمل في طريقي هذا

إلى زميلي "هاني عبدالحق" وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

مرهون رحيمة

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتأمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى
الوالدين الكريمين حفظهما الله وراعاهم وأدامهما نورا في دربي.

إلى الجدة الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

إليكم اخوتي الأحباء وسندي في الحياة راعهم الله وسدد طريقهم في النجاح دائما كل الخير والسعادة في هذه الحياة
كل باسمه.

إلى براعم العائلة: ايناس، علي، مريا، سيرين، ضياء الدين، اروى، آدم، ليليا.

إلى كل من سكن في سويداء قلبي صحبتي الصالحة: بشرى، صفاء، رحيمة، بشرى، جميلة.

وإلى كافة زملائي طلبة مالية وبنوك بالأخص إلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع "هاني عبدالحق".

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

مرزوقي بشرى

شكر و التقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)، أشكر الله عز وجل الذي اعانني ووقفني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة: بلوارث حجيلة التي تفضلت مشكورة بالإشراف على عملنا هذا، وما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

كما أشكر كل عمال وطاقم بنك CPA الذين منحونا الفرصة للتربص في الوكالة.

وفي الأخير تقوم بالشكر كل أساتذة بقسم مالية والمحاسبة ونخص بالذكر الأستاذ بوعباية حسان و شريط صلاح الدين

مرزوق ربيعة

مرزوق بشري

فهرس محتويات

فهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية	
6	تمهيد
07-13	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
07	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وخصائصها
09	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية
11	المطلب الثالث: دور البنوك التجارية ووظائفها
13-21	المبحث الثاني: أساسيات المخاطر الائتمانية
13	المطلب الأول: ماهية مخاطر الائتمانية
17	المطلب الثاني: انواع مخاطر الائتمانية
21	المطلب الثالث: : تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية
24-30	المبحث الثالث: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية
24	المطلب الأول: ماهية ادارة مخاطر الائتمانية
26	المطلب الثاني: معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية
28	المطلب الثالث: أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية في بنك لقرض الشعبي الجزائري	
33-41	تمهيد
34-	المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري
34	المطلب الأول: ماهية القرض الشعبي الجزائري

35	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشاطات القرض الشعبي الجزائري
36	المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة
41-47	المبحث الثاني: إدارة مخاطر الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري - المسيلة-
41	المطلب الأول: شروط منح القروض
43	المطلب الثاني: الأسس التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف القرض
46	المطلب الثالث: أنواع مخاطر الائتمان ببنك القرض الشعبي الجزائري
47-55	المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار
47	المطلب الأول: تقديم ملف قرض استثماري وطرق تحليله من طرف البنك
55	المطلب الثاني: : طريقة إسترجاع القرض والإجراءات المتبعة في حالة عدم سداده..
56	خلاصة الفصل الثاني
58-59	خاتمة عامة
61-63	قائمة المراجع والمصادر
	الملاحق
	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	فهرس الجداول	الرقم
49	الميزانية المختصرة لسنتين (2016-2017)	01
50	تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية	02
51	نسب السيولة	03
52	نسب الاستقلالية المالية.	04
52	نسب النشاط.	05
53	نسب المديونية.	06
54	نسب المردودية.	07

فهرس الأشكال

الصفحة	فهرس الأشكال	الرقم
37	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة	01
45	الاجراءات المتبعة في منح القروض بنك القرض الشعبي الجزائري	02

مقدمة



مقدمة:

شهدت الصناعة المالية والبنكية على العديد من المشكلات والأزمات المالية أدت بالضرورة إلى إفلاس وإعسار العديد من المؤسسات المالية البنكية التجارية وتشابكها مع بعضها وانخراطها في السوق المالية مما نجم عنه زيادة المخاطر بدرجة كبيرة المخاطر الائتمانية، ما تحتم على البنوك التجارية الاهتمام بإدارة المخاطر من خلال تقييم ودراسة المخاطر المحتملة لمساعدة البنك على نجاحه واستمراره في السوق لمصرفي.

موضوع مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يهتم بها مسؤولي البنك بما تسبب من عواقب مالية، كما أن هذه المخاطر شددت الكثير من الباحثين على مستوى العالم لأنه يصعب التحكم فيها، وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن الليات لمواجهة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها مختلف البنوك التجارية بسبب عدم السداد وذلك باستعمال مختلف الاساليب النوعية أو الكمية التي تعمل على الحد أو التقليل من هذه المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية الجزء الاساسي الذي تهتم به البنوك التجارية الجزائرية خاصة بعد الإصلاحات التي مست المؤسسات المالية والمتمثلة في قانون 90 - 10 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990 من خلال قيامها بالمعاملات المالية داخل البنوك.

من خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية؟

1- تساؤلات الدراسة:

- ما معنى مخاطر الائتمان وكيف يتم قياسها؟
- ما هي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟
- هل يعطي بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة - أهمية لكل نسبة من مجموع النسب المالية في مجال اتخاذ قرار منح الائتمان؟

2- فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضيات التالية كإجابة مبدئية لهذه التساؤلات:

- مخاطر الائتمانية قائمة على أداء البنوك التجارية كجزء من نشاطها برغم من كونها احتمالية لحدوث العكس.
 - تعتمد إدارة المخاطر الائتمانية على مجموعة من الاستراتيجيات لتحوط من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك وتكمن هذه الاستراتيجية من حيث نقل المخاطر وتقليل أثارها السلبية وقبول جزء أو كل تبعاتها.
 - هناك حاجة إلى التعلم بشأن استخدام الائتمان وإدارته تفاديا للوقوع في مخاطر الائتمان.
- 3- أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال بحثنا إلى بلوغ الاهداف التالية:

- التعرف على مخاطر الائتمانية.
 - توضيح مدى تطور البنوك الجزائرية في طريقة قياسها للمخاطر الائتمانية.
 - دراسة الجانب النظري لإدارة مخاطر الائتمان ومقارنته بواقع البنوك التجارية الجزائرية بغية تجسيد سياسة فعالة لمواجهة أخطار الائتمان البنكية
 - معرفة وفهم خطوات ووسائل إدارة المخاطر الائتمانية والأسس التي تقوم عليها وكذا مختلف القواعد التي تحكمها.
 - توضيح الاساليب المختلفة للتحليل الائتماني ومدى مساهمة هذه الاساليب في التقليل من مخاطر منح الائتمان في البنوك التجارية.
- 4- أسباب اختيار الموضوع:**

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول فيه الدراسة: مالية وبنوك.
- فضولنا ورغبتنا في معرفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية.
- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة البنكية.
- معرفة كيفية إدارة البنوك التجارية للمخاطر الائتمانية.

5- حدود الدراسة:

أقتصر البحث على الحدود التالية:

البعد الموضوعي: تسليط ضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتحليل المالي.

البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مسيلة.

البعد الزمني: مدة التريص تمت في شهري أفريل وماي.

6- المنهج المتبع:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة

اختبار صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا:

المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم.

المنهج الوصفي من خلال الدراسة الميدانية بينك القرض الشعبي الجزائري بوكالة المسيلة والتي من خلالها نحاول إسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع بنك القرض الشعبي الجزائري بإتباع أسلوب دراسة حالة.

7- صعوبات الدراسة:

باعتبار أن كل عمل فكري أكاديمي لا بد له أن يواجه مجموعه من الصعوبات التي تختلف حدتها من بحث لآخر، فقد واجهتنا أثناء إعداد البحث صعوبة إيجاد المراجع المتخصصة و المرتبطة مباشرة بموضوع ادارة المخاطر الائتمانية، إذ نجد مراجع تتناول المخاطر الائتمانية تتعمق فيها ، في حين انه قلما نجد مراجع تتكلم عن ادارتها بالرغم من الأهمية البالغة الموضوع ،كما واجهتنا صعوبة إجراء الدراسة الميدانية بالرغم من اللجوء إلى إطارات بنك القرض الشعبي الجزائري - مسيلة - و الطلب منهم المساعدة بإعطاء المعلومات لكن تحصلنا منهم على بعض المعلومات و الامتناع عن تقديم الوثائق المتعلقة بهذا وكل هذا بحجه السرية وتحفظ بإعطاء المعلومات.

8- الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: دراسة فاطمة بن شنة، إدارة مخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة_تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، الجزائر، 2010 والتي تهدف إلى إبراز العام لإدارة المخاطر الائتمانية.

الدراسة الثانية: انس هشام مملوك، مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الاستثمارية، اطروحة لنيل درجة دكتورا في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2014.

التعرف على أهم مراحل ومعايير إدارة مخاطر الائتمانية إضافة إلي مدى وكفاءة إدارة مخاطر الائتمانية.
الدراسة الثالثة: دراسة علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان البنكي في البنوك التجارية في فلسطين، الجامعة الاسلامية غزة 2010.

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد المتغيرات المهمة التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان البنكي في مصارف التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك مخاطر وفق أسس عادلة وواقعة وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبني عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة البنكية لدي اتخاذ قرارها بشأن منح الائتمان.

9- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلي فصلين ومقدمة وخاتمة، فصل نظري وفصل دراسة حالة، فيما يتعلق بالفصل النظري فقد حاولنا إعطاء تقديم عام حول البنوك التجارية ومخاطر الائتمانية وإدارتها في البنوك التجارية، أما الفصل الثاني (دراسة حالة) تتم التطرق فيه إلى القرض الشعبي الجزائري ومعرفة إدارته للمخاطر الائتمانية وأساليب مواجهة المخاطر المحتملة.

الفصل الأول

الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد الفصل:

يعتبر الائتمان البنكي من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها وهذا الائتمان تصاحبها مخاطر تسمى بالمخاطر الائتمانية ولكن البنك يسعى إلى تحوط والتخفيف منها من خلال قسم خاص يسمى بإدارة المخاطر الائتمانية، ومن خلال ما سبق سنحاول تقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: رؤية على البنوك التجارية.

المبحث الثاني: أساسيات المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: رؤية على البنوك التجارية

تعتبر البنوك على إختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز بنكي وطريقة حول الخوض في مجال النظم البنكي الذي يشمل كل المؤسسات البنكية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول والبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

أولاً- نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابيين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين ولم يعد الغرض من عملية الإيداع حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم الائتمانية بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.¹

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814. أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد والعائلات حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان.²

¹ - ألغاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007 ص:3.

² - بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص:6.

ثانياً_ مفهوم البنوك التجارية

التعريف الأول: هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو آجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.¹

التعريف الثاني: البنوك التجارية هي البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحياناً ببنوك الودائع وأهم ما يميزها على غيرها قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.²

التعريف الثالث: تعرف البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع.³

من هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء بعض الخدمات البنكية الأخرى وكذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.

ثالثاً_ خصائص البنوك التجارية

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يلي⁴ :

- 1- تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز البنكي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها الى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة اقتصاد البلد.
- 2- تكمن أهمية البنوك التجارية بصفقتها الحجر الأساس للنظام البنكي الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الافراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضاً.
- 3- يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ "وحدة البنك"، أي بنك مركزي واحد لكل دولة، فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.

¹ -متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009، ص:58.

² -زيان سليم رمضان، محفوظ احمد، جودة إدارة البنوك 2، دار المسيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص:10.

³ -زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (منشورات الحلبي الحقوقية)، الأردن، ص: 99-100.

⁴ رابح حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص: 22-

4- تتماثل وحدات النقد القانونية من حيث مصدرها "البنك المركزي"، وتتعدد من المصدر بالنسبة للنقود الكتابية " اختلاف البنوك التجارية " .

5- البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة، وذلك من خلال تقديمها خدمات مصرفية وخلقها لنقود الودائع، وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.

6- ان تقسيم البنوك الى بنوك تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية الى عامل التخصص، انما يرجع لعوامل متصلة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية والفرق بينهما يتمثل في مقدرة البنوك التجارية وحدها على خلق النقود واستخدام وسائل الدفع، وهذه الخاصية الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين في سوق النقد.

7- هي مؤسسات مالية تتعامل بالأموال أخذاً وعطاءً، أي تأخذ الأموال من عند الجمهور في شكل ودائع وتقوم بمنحها على شكل ائتمان.¹

8- هي مؤسسات وسيطة تقوم بالوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية الى عدة أنواع :²

أولاً_ البنوك ذات فروع:

هي منشآت تتخذ غالباً شكل شركات المساهمة ولها فروع في كافة الانحاء الهامة من البلاد، حيث يترك لكل فرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وخاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية، وتقوم سياسات الائتمان في هذه البنوك على اساس التمييز بين آجال الائتمانية، فهي تمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من ستة أشهر الى سنة كاملة، وبشرط ان تستخدم هذه الائتمانية في تمويل رأس المال العامل وحده لضمان السرعة في استرداد القروض، ويحقق هذا النوع من الهياكل التنظيمية المميزات الآتية:³

- يتمكن من تجميع الموارد المالية وخاصة الودائع من مناطق متعددة ومن قطاعات اقتصادية مختلفة، وبالتالي فإنه يمكن توجيهها نحو فرص استثمارية متعددة.

¹ حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 105.

² محمد سعيد انور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص: 17-19 .

³ فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، ط 2، دار وائل للنشر، عمان- بيروت، 2003، ص ص: 18-

- يحقق التوزيع الجغرافي قروض والاستثمارات الي تحقيق استراتيجية التوزيع، مما يؤدي تقليل مجمل المخاطر المالية والبنكية.
 - يحقق هذا النوع من البنوك وفورات كبيرة في إدارة الاحتياطات الأولية خاصة في مجال مواجهة الالتزامات القانونية ومستويات السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها على مستوى كل مكتب، حيث تمثل الأصول النقدية للبنوك مجموع ما تمتلكه فروعها.
 - يكون من السهولة بمكان تأسيس فروع لبنك قائم بدلا من تأسيس بنك جديد، وذلك من حيث الاجراءات الادارية والقانونية ومن حيث القدرة في البدء بممارسة الانشطة البنكية.
- ثانياً_ بنوك السلاسل:**

نشأت بنوك السلاسل مع نمو وكبر حجم البنوك التجارية ونمو الاعمال التي تمويلها من أجل تقديم خدماتها الي مختلف فئات المجتمع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الاعمال والنشاط بين الوحدات ببعضها البعض.

ثالثاً- بنوك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولي إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية، فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، إلا أن هذا النوع فيه بعض المساوئ يمكن إجمالها فيما يلي:¹

- فقدان السيطرة المحلية على الفروع من حيث الإدارة واتخاذ القرارات.
- تحقيق عمليات الاحتكار البنكي مما قد يتعرض الي بعض التهديدات.
- يحافظ على التشكيل القائم من الفروع وغالبا لا تسعى هذه المجموعة الي تشكي فروع اضافية أو بنوك جديدة.
- يتصف هذا التشكيل بتعقيد السيطرة الحكومية خاصة على البنوك مما يتطلب تشريع قوانين جديدة تنسجم وهذا التسجيل.

رابعاً- البنوك الفردية:

وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل: الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير

¹ فلاح حسين الحسيني، عبد الرحمان الدوري، مرجع أعلاه، 2003، ص 19.

ذلك من الأصول القابلة للتحويل الى سيولة في وقت قصير، ويرجع السبب في ذلك الى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف مواردها في القروض متوسطة وطويلة الأجل لأن مواردها صغيرة الحجم، وتشتهر الولايات المتحدة الامريكية بهذا النوع من البنوك، حيث يعود السبب في ذلك الى:

- تساعد على إدخال الآلات الحديثة وتنمية الاداريين فضلا عن امكانية تحقيق التماثل والتناسق في إتخاذ القرارات وتحديد مستويات أسعار الفائدة.
- يتصف هذا النوع من البنوك باستقرار صافي الارباح المحققة مقارنة بالبنك ذو الفرع الواحد.
- يمكن هذا النوع من التشكيلات من مواجهة الضغوط التنافسية التي قد يتعرض لها ضمن اطار البيئة المالية والبنكية، مما يعزز من قدرته على بناء مركز تنافسي متميز.

خامسا_ البنوك المحلية:

وهي منشآت التي تباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، فالبنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.¹

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية ووظائفها

أولاً: دور البنوك التجارية²

1- دور البنوك التجارية في تمويل مشاريع التنمية:

- دورها النشط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.
- خروجها على النشاط التقليدي وقيامها بأدوار ومهام جديدة.
- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق الشبكة فروعها ومراسيلها المنتشرة عبر القارات.

2- دور البنوك التجارية في خدمة التجارة الدولية:

- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الانتاج المحلي.
- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات وتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات والبنوك، فإن الافراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من خسارة وظل يحصر نفسه فقط في المشاريع التي تعود بربح بسيط ومضمون.

¹ - فلاح حسين، مرجع سابق، ص: 19.

² - صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 29-30.

3- دور البنوك التجارية في الاسواق المالية:

• قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالية في شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة مقابل عمولة معينة.

• شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي.

4- دور البنوك التجارية في تقديم خدمات جديدة للعملاء:

• بيع وشراء شيكات السياحية.

• بطاقة الاعتماد.

• تأجير صناديق الحديدية.

• خدمات الكمبيوتر.

ثانياً_ وظائف البنوك التجارية:

قد تطورت وظائف البنوك التجارية منذ نشأتها إلي اليوم، فبدأت بالوظيفة النقدية، ثم الاستثمارية، والوظيفة الائتمانية، البنوك شاملة.¹

1- الوظيفة النقدية:

تتمثل في قبول الصيارفة ودائع التجار، وهي خليط غير متجانس من مسكوكات والعملات، فكانوا يقومون بفرزها ووزنها وتقبيد قيمتها في دفاترهم لحساب أصحابهم من التجار مع الاستعداد لرد هذه القيمة للمودع عند الطلب كما اصبحت هذه الودائع تستخدم كأداة للوفاء بالالتزامات، فبدلاً من ان يحمل تجار كمية النقود الذهبية والفضية في جيبه أو على دابته، وتكون حينئذ عرضة لسرقة والضياع، يكتب للدائن الذي اشترى من البضاعة ورقة استلام أمواله من البنك، أو البنك الذي أودع فيه أمواله، وهذا مما أدى الى سهولة التداول.

2- الوظيفة الاستثمارية:

فتمثل في استعمال ما لدى الصيارفة من أموال في شتى ميادين التجارة والأعمال الاقتصادية ولم يقتصر الامر على ذلك، وإنما تحول إلي الائتمان من التسليف والائتمان للغير بفائدة ربوية دون ان يتعرض مركزهم المالي للخطر واهتزاز امام المودعين.

¹ - قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط 1، دارالنفائس للنشر وتوزيع، الأردن، 2013، ص: 28-30.

3- الوظيفة الائتمانية:

تتمثل هذه الوظيفة في الائتمان، وفتح الاعتمادات، وخطابات الضمان، وهذا الأسلوب يؤدي دوراً كبيراً في اقتصاد المعاصر، ويسهم في إنجاح السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة، إذا يقوم البنك بفتح الاعتمادات للتجار ليأتمنوا منه عندما يرغبون بفائدة ربوية، ويصدر البنك كفالات بنكية يتحمل بمقتضاها عن التاجر الذي عجز عن سداه في مقابل فائدة ربوية.

4- الوظيفة البنوك الشاملة:

هي الوظيفة الرابعة، ولاشك إن من أهم القطاعات التي تأثر بالتطور الاقتصادي هو القطاع البنكي والنقدي، فمن المعروف ان نشأتها ارتبطت بها تشهده الاقتصادية من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسده كذلك ليس فقط نشأة المؤسسات المالية والبنوك وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة.

المبحث الثاني: أساسيات حول مخاطر الائتمانية

وتعتبر البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناجمة من المعاملات البنكية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

المطلب الأول: ماهية مخاطر الائتمانية

سنتناول في هذا المطلب تعاريف مخاطر الائتمانية وأهم صورها.

أولاً- مفهوم مخاطر الائتمانية:

التعريف الأول: إحدى أشكال مخاطرة الطرف الآخر، وتعني أن الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لن يقوم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد، وقد يعني هذا الفشل في توريد السلع أو تقديم الخدمات، أو رفض تقديم التسهيلات المتعهد بها في اتفاقية الائتمان، أو الفشل بالسداد بالكامل وفي وقت محدد.¹

التعريف الثاني: هي تمثل عدم قيام أحد زبائن البنك بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وذلك وفق شروط المنفق عليها أو عدم سداد زبائن البنك لما عليهم من التزامات مستحقة أو عجز محتمل مرتبط بإمكانية قيام العميل

¹ - خالد محمد أمين، إدارة مخاطر الائتمان - إطار، قياس، تحليل، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص: 11.

بسداد ما عليه من التزامات، أما التعثر فه وعجز مؤكد ينتج عن عدم القيام العميل بسداد التزاماته في اطار الإنفاق المبرم بين الطرفين.¹

ثانياً_ خصائص مخاطر الائتمانية:

تتميز مخاطر الائتمان بمجموعة من خصائص نذكر منها² :

- تعتبر المخاطر الائتمان نوع من أنواع المخاطر البنكية التي تتركز على عنصر الخسارة والمستقبل
- لتتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب تستمر حتر انتهاء عميلة التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ أيضا نتيجة عن خلل في العملية بعد انجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (أصل الائتمان وفوائده) أو وقت السداد.
- تسبب كل شخص يمنح ائتمانا سواء بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة تبيع لأجل خسائر محتملة ولا تصيب المؤتمن.
- مخاطر الائتمان لا يسلم منها حتى منشآت الدولة على الرغم من تسليم بعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقرض الموجه للحكومة.
- تعتبر متغير أساسي تأثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد وتأجيله.

لذا تتجه البنوك نح وتحليل الائتمان لكل طلب ائتمان على حدى لتقييم قدرة المؤتمن على اعادة الدين غير أن هذه المقدرة تنهار لدى المؤتمن قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت طويل.

ثالثا: صور المخاطر الائتمانية

هناك عدة تقسيمات للمخاطر الائتماني التي يتعرض لها البنك تختلف حسب معايير تصنيف هذه المخاطر، يمكن حصولها وفقا لمصادرها على النحو التالي:

1- المخاطر المتعلقة بالمؤتمن:

تتعد المخاطر الخاصة بالمؤتمن وتتداخل فيما بينها وذلك على النحو التالي:³

¹ -صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازدي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص:44.

² -زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير-غير منشورة -، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص:32.

³ -عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص:157.

- أ) أهلية المؤتمن وصلاحيته للائتمان: من الطبيعي ان يطمئن البنك إلى المتعاقد على الائتمان له الحق في تمثيل المؤسسة المانحة لائتمان، وأنه يمتلك سلطه الائتمان والتعاقد على الائتمان المطلوب بكافه شروطه وضمائنه، وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المانحة للائتمان، وحقوق وسلطات المديرين في الائتمان، وفي حاله عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الائتمان يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المؤسسة الحاصلة على الائتمان في التعاقد وذلك بالاطلاع على التفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتي يمكن الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.
- ب) السمعة الائتمانية للمقترض: وتظهر السمعة الائتمانية للمقترض من المعلومات التي يجب تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها وتهتم البنوك في التعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه، فضلا عن أهميه الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل وأمانته، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه في السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي
- ت) السلوك الاجتماعي للمقترض: ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير أو أسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تتسبب له بعض الصعوبات المالية.
- ث) المركز المالي للمؤتمن: ويعاون في الوصل إليه دراسة القوائم المالية الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها، وتطور نشاطها، وحجم أعمالها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل
- ج) المقدرة الإنتاجية للمؤتمن: ويتم الوقوف عليها من بحث وكفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب المتبع في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمؤسسة، وخبرة العاملين فيها، ومدى وجود إنتاجها وتقبل السوق له، وانتظام عملائها في السداد، وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل.

2- المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط :

تتعدد وتتوغل المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بالعمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلاً من المخاطر التي ترتبط بعملية التمويل بضمان البضائع، عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطية قيمه التراجع في الضمانات من موارده الذاتية، لذلك مخاطر تعرض البضائع للتلف والهالك والتفادم الفني وتختلف عن مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية، وتتمثل أهم مخاطر هذا النوع من التسهيلات في عدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة، وعدم استقرار المركز المالي للمؤسسة مصدرة للورقة المالية مما يؤثر في القيمة السوقية للأسهم والسندات التي تصدرها، وعدم سلامة المستندات التي تثبت ملكية العميل للأوراق المالية المقدمة كضمان، وغيرها من المخاطر التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة¹.

3- المخاطر المتصلة بالظروف العامة:

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

أ) المخاطر الاقتصادية:

أي التي تخرج عن إرادة المقترض ومن أمثلتها

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحياناً على بعض الأنشطة في الدولة.
- اتجاه الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

ب) الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:

وتتعدد مخاطرها ويتقارب تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع علاقات مع دول معينه، وصدور بعض التشريعات قد تسمح بتأجيل بعض الديون البنكية الممنوحة للعملاء التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

¹ -إيمان أنجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي الصناعي السوري نموذجاً، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة غزة، فلسطين، 2007، ص:50.

4- المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

حيث تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة الائتمان وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها عليه، إلا أنه تنشأ بعض المشاكل من عدم متابعة البنك أحكام الاتفاقيات على الائتمان بدقة، أو تطورات قيمه الضمان والمحافظة عليه، أو الإخراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تحديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي الائتمانية قبل انتهاء صلاحيتها وتحرص البنوك على مسك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للائتمان وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان، التأمين عليه ضد الأخطار المختلفة، كما يجري التفتيش الدوري على الضمانات للتعرف على حالتها وقيمتها ومدى توافرها والاحتياجات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة.

5- المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض المؤتمن ذاته بسبب فعل الغير إلي بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزامه والتي ليس من السهل حصرها ومن أمثلتها إفلاس احد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توجي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاطفة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على النحو يؤثر على نشاطه.¹

المطلب الثاني: أنواع مخاطر الائتمانية**1- مخاطر السيولة:**

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع أجل مصادر أموال بنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسديد الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحية فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المؤتمن ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نجد:²

● ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.

¹ فاطمة بن شنة، إدارة مخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة -دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص35.

² -محمد داود عثمان، اثر مخلفات الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص18.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها الى أرصدة سائلة.
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
 - تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في الأسواق المال.
- 2- **مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المؤتمنة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين وباجتماع لجنة ادارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة السعر الإقراض الأساسي.¹
- 3- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.
- 4- ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى الا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لأجل متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.
- 5- **مخاطر تقلب الأسعار العملات:** تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.
- 6- **مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديد المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم بصفة يومية)، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.²

¹ - مفتاح صالح، معارف فريدة: "المخاطر الائتمانية تحليلها -قياسها -ادارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، يومي 16-18 افريل-2007، ص 6.

² - سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص:153.

7- **مخاطر الأخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك والخارجي) (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وإن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

8- **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقيم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالائتمانية المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

9- **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة منحه، ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وما يتطلب الوقوف على:¹

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25% مثلا كحد أقصى.
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ستة شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.
- يجب مراجعة الزيارات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.
- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات.
- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

10- **مخاطر تبادل المعلومات:** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة الائتمانية) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في يد تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

¹-سمير الخطيب، مرجع أعلاه، ص156.

11-مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية ونظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

12-مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النم والسريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.¹

13-مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها:

- **خطر بشري:** ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.
 - **خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك:** أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.
- 14-مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال ثلاثة سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه، ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات زيد عن حاجة السوق.

15-مخاطر تأكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة الائتمان مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفادياً لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموماً تركيزه على تقديم الضمانات التالية:²

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

¹ -طارق عبد العال حماد. إدارة المخاطر (افراد-ادارات-شركات-بنوك). الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر 2003، ص:244-245.

² -عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، داروائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 1999، ص:283.

16- مخاطر التركيز: تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة ائتمانياتها وتحقيق درجة

جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

- **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا قصوى.
- **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقييد بتعليمات السلطات الرقابية.
- **الضمانات:** يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع انخفاض قيمتها مستقبلا.
- **الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندة وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

17- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات

الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وان عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على خدماتها البنكية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها، وأيضا ما يتعلق بكيفية الاشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.¹

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته نشاطه في تقديم الائتمانية، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة وتحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرق البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.
- طريقة التقييط.

¹ -ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص:449.

أولاً-طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح الائتمانية للمنظمات إذ يقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفضلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح الائتمان أم لا، وأول الخطوات العملية التي يقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل تحليل مالي وبهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة الائتمانية ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي.¹

1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلب لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبراً على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة الطالبة للقرض، ومن أجل ذلك فه يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في الميدان، ومن بين النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- نسب الدوران تتكون من ثلاث نسب وهي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح الائتمانية لتمويل الاستثمارات فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فه ويتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هي وعليه في قروض الاستغلال، لذلك فه ويقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من الائتمانية ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي، التمويل الذاتي / ديون الاستثمار الأجل، نسبة المديونية.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري وهذا من خلال الطرق التالية:

¹ - محمود الزبيدي، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، ط 1، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 2000، ص ص: 210-212.

- طريقة صافي القيمة الحالية VAN.
- طريقة معدل العائد الداخلي TRI.
- طريقة فترة الاسترداد PR.
- طريقة مؤشر الربحية IP.

ثانياً: طريقة القرض بالتنقيط:

هي آلية التنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزمائنه قبل منحهم الائتمان أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي تمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها وظهرت هذه لتقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينيات من الائتمان الماضي وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات، محللين، منظمات قرض، وخبراء محاسبين وغيرهم.

وتهتم منظمات الائتمان كثيراً بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقاناً مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذا تطبق خصوصاً على الائتمانية الاستهلاكية.

1- حالة الائتمان الموجه للأفراد: يعتمد الائتمان التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي والذي

يعتبر كمنهج إحصائي حيث من خلال النظام تتمكن إدارة الائتمان من أن تميز بين كافة العملاء من ناحية قدرتهم وملائمتهم المالية ورغبتهم في تسديد الائتمان مع فوائد في التواريخ الاستحقاق المنفق عليه، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طلب قرض جديد.

2- حالة الائتمانية الموجه للمنظمات:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها الملاءة غير جيدة وفقاً للمعايير التالية:¹

- تاريخ تأسيس المنظمة.

¹ -كمال رزيق، فريد كورتل، "إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية"، مؤتمر عالمي، جامعة فيلادلفيا، جامعة الاردن، 2007/7/5-4،

- أقدمية وكفاءة مسيرة المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

المبحث الثالث: تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

أما فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية فهي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك، إذن هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

المطلب الأول: ماهية إدارة مخاطر الائتمانية

سنتناول في هذا المطلب تعريف إدارة مخاطر الائتمانية ومهامها.

أولاً- مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية:

التعريف الأول: فهي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك، إذن المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.¹

التعريف الثاني:

يمكن تعريف إدارة مخاطر الائتمانية من خلال نقاط التالية :

- هي منهج أو مدخل العلمي للتعامل مع مخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها ان تقلل إمكانية حدوث الخسائر التي تقع إلى حد الأدنى

¹ -حرقوس سهام، صحراوي ايمان، دور الأساليب الحديثة للإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في تحقيق من حدة الأزمة المالية الحالية، ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس-سليط،-الجزائر، يومي 20، 21 أكتوبر 2009، ص 5.

- بأنها تغطية كل العمليات صنع القرار قبل اتخاذ القرار الائتماني ومتابعة الالتزامات الائتمانية وكل عمليات المراقبة ورفع التقارير.1

ثانياً_أهداف إدارة مخاطر الائتمانية:

تهدف إدارة مخاطر الائتمانية بشكل رئيسي لتأكد من²:

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية في كل الأوقات.
- تحديد تركيز المخاطر وإتلافها.
- إدارة الفجوات بغرض إدارة السيولة وتعظيم الربحية.
- تحديد المخاطر الائتمانية مراقبتها وإغائها.
- كسب الفائدة لتحوط من المخاطر الائتمانية.

ثالثاً_ مهام إدارة مخاطر الائتمانية:

تتمثل مهام إدارة مخاطر الائتمانية في:³

1- إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية:

يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارات الائتمان المختلفة بالبنك، الإدارة المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم لهذا الغرض.

2- إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي:

تهدف هذي العملية إلى إيجاد معيار موضوعي لقياس لمخاطر على مستوى النشاط الاقتصادي، العميل وعلى مستوى المحفظة ككل، مع العلم أن تقييم المخاطر من خلال محورين هما النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء، من أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس ومعدلات يتم إتباعها (معدلات الطلب على المخرجات النشاط المحلي أو الخارجي، معدلات ربحيه للنشاط....).

¹-حسين بلعجوز، "إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، مناقشة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل -جزائر يومي 7-9 جوان، ص9.

²-آلان ورنج إيان جليندون، إدارة مخاطر، دارالمريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص46.

³-منصور منال، "إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص:3-4.

3- التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء:

يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان، حيث المطلوب عند توفير الجدارة الائتمانية التعرف على المخاطر الائتمانية للتعامل بها، مخاطر الجدارة الائتمانية الخاصة به ثم تبويبها إلى عوامل مالي (مؤشرات السيولة، الهيكل التمويلي، نسبة الربحية)، وأخرى غير مالية (المشروع وإدارته، الاستعلام والزيارة الميدانية...)، مع اعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية.

4- إعداد تقارير شهرية ودورية والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية:

تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة والتسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه، تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة مخاطر على أسس سلمية والتي تتلخص في تحديدها، قياسها، متابعتها والرقابة عليها.

المطلب الثاني: معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية

هناك أربعة معايير في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية:

أولاً- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية موافقة مجلس إدارة البنك على الاستراتيجية والسياسات المهمة لمنح الائتمان، وتتضمن الاستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في:¹

3- مدى استعداد البنك لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة

محفظته الائتمانية وعلى تنوع المخاطر الائتمانية وعلى حدود المخاطر الائتمانية.

4- وضع الاستراتيجيات الكلية لمخاطر الائتمان من قبل مجلس الإدارة، وتوضيح رغبة البنك في توزيع

الائتمان حسب القطاعات، أو المناطق الجغرافية، أو الآجال، أو الربحية، ومن أجل ذلك على

مجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار أهداف جودة الائتمان، العوائد، نمو الأصول المرجحة بين

المخاطر والعائد في إطار أنشطة البنك كما يقوم بتعميم مخاطر الائتمان على العاملين بالبنك.

¹- انس هشام مملوك، مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الاستثمارية. اطروحة لنيل درجة دكتورا في الاقتصاد المالي والنقدي، غير منشورة، جامعة دمشق، 2014، ص 80.

- 5- تحديد إرشادات على نسبة الائتمانية إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول ونسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية.
- 6- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيّمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.
- 7- وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات.
- 8- إعداد تقارير دورية مستقلة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف بغرض التأكد أن هناك سيطرة على مخاطر الائتمان في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية والإجراءات الداخلية لكل مصرف
- 9- توفر نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية المشتملة على مخاطر الائتمان، كما تتطلب إدارة السليمة للائتمان أن يقوم البنك بعمله في مجال متابعة الوثائق الخاصة بالمصارف، والمتطلبات التعاقدية، الالتزامات القانونية، والرهنات، بكل فاعلية، بالإضافة إلى التبليغ الفوري والدقيق للإدارة، ومراعاة سياساتها وإجراءاتها وغير ذلك من القوانين والنظم المطبقة.

ثانياً_ توفير إجراءات سليمة لمنح الائتمان:

تأسيس معايير سليمة واضحة لمنح الائتمان، تساعد في تحديد الملاءة الائتمانية للمقترض في عمليات البنك، وفي تحديد هيكل الائتمان، والغرض منه، ومصادر استرداده وسجل أداء المستفيد من التمويل من حيث إيفائه بالتزاماته، ومقدرته الحالية على السداد، والآجال والشروط التي بموجبها سيتم بها، الأهلية ذلك من خلال ما يلي: ¹

- 10-المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانية وفقاً لنظام تصنيف داخلي بالبنك.
- 11-الأهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزام.
- 12-معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزه في الصناعة (القطاع) والغرض من الائتمان.

¹ انس هشام مملوك، مرجع أعلاه، ص81.

13- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان، ومدى الحساسية لتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

14- تقدير حدود ائتمان من خلال :

- وضع حدود للبنود كافة داخل وخارج الميزانية ووضع حدود الصناعات (القطاعات) والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد إلى درجة التصنيف الائتماني للعميل.

- وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حدود حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

ثالثاً_ توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته:

يتضمن توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته ما يلي:¹

- 1- وفر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناتها ومستنداتها.
- 2- متابعة لتنفيذ لائتمان لمعرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية (الوضع المالي الحالي للعميل، مدى توفير ضمانات كغطاء مناسب وفقاً للحالة الحالية للعميل، مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية، مدى جودة الائتمان والتصنيف وتكوين المخصصات.
- 3- التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على منح الائتمان ومتابعة مدى جودته وتسعيه، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركيزات الائتمانية، جديد الائتمانية المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

رابعاً_توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي:

- 1- إنشاء نظام تقييم ومتابعة مستقل لعملية إدارة مخاطر الائتمان بالبنك، ومراجعة هذه العملية، والتأكد من أن الإدارة العليا مستعدة للقيام بالإجراء اللازم لإدارة الائتمان الذي يواجه مصاعب.
- 2- ضرورة وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والحدود الائتمانية.

المطلب الثالث: أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية

ويمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الائتمانية من خلال مراحل العملية الائتمانية كما يلي:¹

¹ خليل شماع، تحليل وتقييم أداء المصرف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002، ص90.

أولاً_ تقييم المخاطرة:

ويتم التقييم الدقيق لقدرة العميل الائتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطر بمراعاة المبادئ التالية:

- 1- إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله الائتمان وطريقة وأسلوب السداد.
- 2- المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.
- 3- استيلاء الاستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره باعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان.

ثانياً_ التنوع:

هو يعني ان تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنوع وعدم تركيز الائتمان في قطاعات معينة او لدى عملاء معينين ويمكن وتطبيق هذا التنوع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

ثالثاً_ التغطية:

وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المؤمن بتطبيق أسعار فائدة معدومة، إلي جانب المواءمة بين مصادر الاموال واستخداماتها من حيث الحجم وأجال الاستحقاق، وأسعار الفائدة.

رابعاً_ التأمين:

ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإن لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

خامساً_ الأرصدة التعويضية:

وهي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمينات إلى حين انتهاء السداد.

سادساً_ الضمانات:

¹ - علي عبد الله أحمد شاهين، "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة - 2010، ص: 14-16.

وهي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان ويجب أن يتوفر فيه الشروط التالية :

- 1- القابلية للتصرف.
- 2- ثبات القيمة وسهولة تحديدها.
- 3- القابلية للنقل والتخزين.
- 4- أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه التزامات للآخرين.

سابعاً_ المتابعة:

وهي تهدف إلي متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض إلي جانب الاطمئنان إلي تنفيذ الشروط الموضوعية للتسهيلات المصرح بها ومدى انتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

ثامناً_ معالجة الحالات المتعثرة:

نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلي وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال :

- 1- السير في الاجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية الائتمان.
- 2- عمل ترتيبات لاسترداد جزء من الائتمان.
- 3- عمل ترتيبات لإعادة جدولة الائتمان.
- 4- إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناجمة عن أسباب خارجة عن إرادته.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بجوانب مخاطر الائتمان وكيفية تسييرها وخطوات إدارتها لتقليل منها وذلك من خلال التطرق لأهم مفاهيم مخاطر الائتمان وأهم أنواع هذه المخاطر، وجدنا أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال فشل العميل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه، كما تنشأ نتيجة بمجموعة من الأسباب التي تشكل في مجملها صور مخاطر الائتمانية، وتطرقنا في الأخير إلى تقنيات إدارة المخاطر الائتمانية وأهم المعايير التي تمر بها.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد

إن محاولتنا الإلمام ببعض ما يتعلق بالبنوك وعلاقتها بمنح الائتمان ومخاطرها في الفصل السابق جعلنا نهدف الي اختتام هذه الدراسة بفصل تطبيقي في بنك القرض الشعبي الجزائري باعتبار ان البنك هو مسؤول الأول عن منح الائتمان.

ومنه قمنا بتقسيم الفصل الي ثلاث مباحث :

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: سياسة الائتمان بينك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة-.

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

ان البنك القرض الشعبي الجزائري هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسير هو مثل البنوك التجارية يمول مختلف الاقتصادية وسوف نتطرق في هذا المبحث الى نشأة وتطور البنك CPA وهيكله ومفهومه وأهم نشاطاته.

المطلب الأول: ماهية القرض الشعبي الجزائري

أولاً- نشأة القرض الشعبي الجزائري:¹

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 26 ديسمبر 1966 بمرسوم رقم 366-66 مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي:

• البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهان BPCIO.

• البنك التجاري والصناعي للجزائر BPCIA.

• البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة BPCIAN.

• البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

كذلك من طرف مؤسسات أجنبية والمتمثلة في:

• بنك الجزائر مصر 1967 سنة BMAM-MISR

• شركة مرسيليا للقرض SMC

• المؤسسة المصرفية الفرنسية سنة 1972 -CFCB

حيث تم التنازل لفائدته عن 40،BDL بنك التنمية المحلية، CPA وفي سنة 1985 انبتق عن وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع والفندقة، السياحة ووسائل الإعلام، الصناعة المتوسطة والصغيرة وكذا الصناعة التقليدية. وابتداء من سنة 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها وفي البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في

¹ -وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة

أحكام القانون النقد والقرض تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

ثانياً- تعريف القرض الشعبي الجزائري: ¹

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض بمختلف القطاعات. إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات أو مكاتب تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 221 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 عامل من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى. وقد تطور رأس ماله إلى 21.6 مليار سنة 2000

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشاطات القرض الشعبي الجزائري

أولاً- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

يتكون الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري من:

1- رئاسة المديرية العامة

2- رئاسة الفرقة: هي هيئة استشارة تعمل لدى رئيس المديرية العامة

3- المفتشية العامة: تقوم بالمراقبة الداخلية اتجاه هيكل البنك وبمراجعة احترام الإجراءات والأوامر،

وتقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الهرمية والوظيفية المعمول بها من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

4- خلية المجلس: تقوم بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات العمليات والقرارات.

ثانياً- نشاطات القرض الشعبي الجزائري:

يلعب القرض الشعبي الجزائري دورا هاما في النشاط الاقتصادي، فه ويعمل على:

- تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
- القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

¹ -وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة

- إقراض الحرفيين وقطاعات السياحة والفندقة والصيد والتعاونيات غير الزراعية في ميادين الإنتاج والتوزيع والخدمات مهما كان نوعها.
- جمع الودائع.
- تحويل العملات.
- تسهيل المعاملات بين المستودع والمورد في عمليات التجارة الخارجية.
- تقديم قروض وملفات لقاء سندات عامة إلى الإيرادات المحلية وتمويل مشتريات الدولة، والولاية والبلدية، والشركات الوطنية.

المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

من خلال هذا المطلب نحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

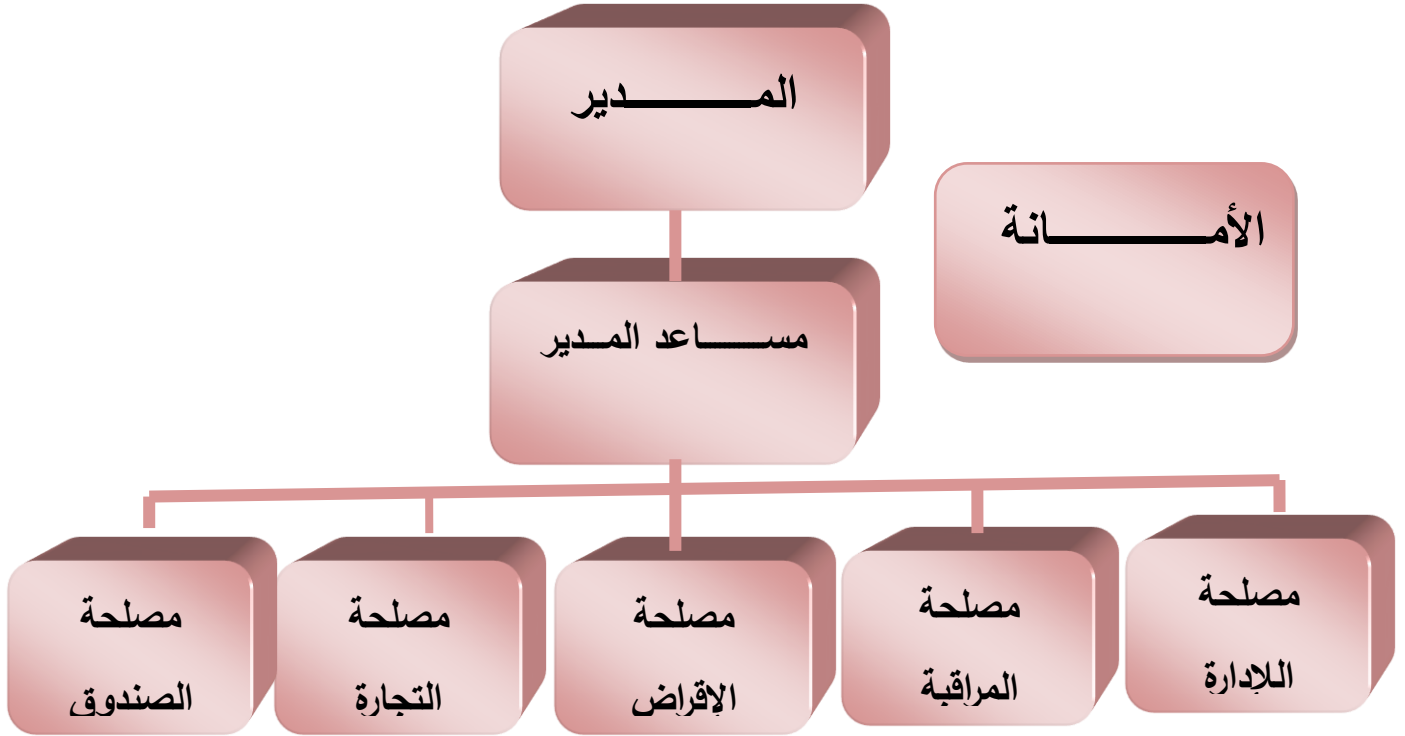
أولاً- التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة: ¹

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض الشعبي الجزائري 24 عاملاً إدارياً دائمين والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وهذا من أجل تحسين مستوى الإطار داخل البنك. ويعتبر مدير الوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلية أو نظام العمل، بالإضافة إلى الإجراءات والوسائل المستخدمة من بينها مراقبة الإعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود، حيث تم تزويد الوكالة بهذه الأجهزة سنة 1997.

¹ -وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة

ثانيا_ الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري "وكالة المسيلة":

الشكل رقم (01): يظهر لنا الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة



المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة المسيلة

ثالثا_ المصالح الموجودة بالوكالة:

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخطه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل، وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة هم:

1- المدير الوكالة:

يعتبر مدير للبنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق ومتابعة النشاط على مستوى الوكالة.

- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أحسن لمحيطه الاقتصادي وهذا من اجل جلب اكبر نسبة للزبائن والأموال والمشاريع.
- التوجيه والمراقبة والتقارير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.
- التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من وثائق والصكوك التي تكون لها المصادقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

2- نائب المدير:

تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من اجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.

3- أمانة المدير:

تقوم بمساعد المدير من خلال تحرير الوثائق اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة وأيضا استقبال المكالمات الهاتفية وتنبيث المواعيد مع زبائن، كما تقوم باستقبال البريد وتسجيله من ثم توزيعه على مختلف مصالح في الوكالة.

4- مصلحة الإدارة:

وهي المصلحة التي تقوم أساسا بالموظفين والزبائن.

1-4 بالموظفين:

- وضع ملفات خاصة بكل موظف بالبنك.
- التأمين على الموظفين.
- فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.
- إعطاء الوثائق اللازمة من اجل اخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
- حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
- التكلف بالعمال الجدد.

2-4 الخاص بالزبائن:

- مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
- فتح حسابات خاصة: للتوفير، للسكن، للتجارة... الخ

- وضع اليد على مال المدين.
- حجز الأموال في الحسابات.
- في حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على وثائق سواء كانت من عند البنك أي بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب.
- في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من اجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.
- في حالة فقدان شيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بطلب من المدير ويكون موقع عليه.
- وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.
- ولكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما أصبح تابع الى مصلحة الصندوق.

5- مصلحة المراقبة

تعمل مصلحة المراقبة على:

- تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.
- مراجعة العمليات المحققة من طرف كل المصالح.
- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنها لا تتعارض مع قانون البنك.
- التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.
- المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
- التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
- التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها (TVA).

6- مصلحة الإقراض

تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:

- فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطارها.
- تجديد نوع القروض والحظوظ المتاحة للإقراض.
- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي (حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.

- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.

7- المصلحة التجارية الخارجية

أهم وظائف هذه المصلحة ما يلي:

- فتح وتصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- تسبير العقود ومنح الضمانات (للتصدير، القبول المؤقت).
- فتح ملفات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتغيير تحويل العملة، أي عندما يرتفع وعندما ينزل.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة، وتوطينها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.

8- مصلحة الصندوق

بالدينار أو بالعملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين:

8-1 قسم الشباك الأمامي: وهو الذي يعمل على:

- استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.

• القيام بعمليات الصرف والتحويل.

• انجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بالسندات الضمان.

• استقبال أوامر الزبائن.

8-2 قسم الشباك الخلفي:

• فتح الحسابات والقيام بعمليات الترسيد.

• القيام بأعمال خاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

الشباك: هو والذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد

الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:

بالدينار الجزائري: الموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.

بالعملة الصعبة: أصحاب المعاشات المعطاة لهم من الدولة التي كانوا يعملون بها.

المحفظة: وتكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط:

- الحصول على شيكات مصادق عليها.
- إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.
- أمر بالتحويل.

المقاصة: ويكوون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك وفي هذا الفرع كذلك تكون المعاملات فيها ورقية داخل البنك ومالية بين المركزي والبنوك.

المبحث الثاني: سياسة الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث الي سياسة الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة- نتناول في المطلب الأول شروط منح الائتمان والمطلب الثاني مكونات ملف القرض والمطلب الثالث أنواع مخاطر الائتمان.

المطلب الأول: شروط منح القروض

هناك مجموعة من الشروط يجب على البنك أن يتبعها وهي:

أولاً_المقابلة وطلب القرض:

كبدئية أولية يجب أن يكون للعميل حساب والا فعليه فتح حسابا باسمه قبل أن يطلب قرض ومن ثم يلتقي العميل برئيس مصلحة القروض يطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق الواجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة من ثم يقوم العميل بوضع، ملف القرض بعد تكوينه في الوكالة المصرفية وعادة ما يكون في الوكالة التي يوجد فيها المشروع.

ثانياً_دراسة ملف القرض:

يقوم البنك بدراسة ملف القرض الخاص بالعميل من كل النواحي ويقوم بالإطلاع على الدراسة المقدمة من طرف العميل حول المشروع المراد تمويله ويتضمن ما يلي:

1- تقديم المؤسسة : يقوم البنك بطلب إحضار دراسة تقني واقتصادية لمشروع العميل حيث

تستهل هذه الدراسة بجميع المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه من حيث إسمه، عنوانه نوع

النشاط، تاريخ الإنشاء، الضمانات المقدمة.

2- الدراسة التقنية للمشروع :

- دراسة السوق.
- برنامج الانتاج التقديري.

- قدرة المشروع.

3- الدراسة المالية للمشروع:

بناء على الوثائق المالية والمحاسبية، المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها الى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن صحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحه بشكل عام حيث أن الدراسة تسجل على استثمارات تدعى (ST44).

يقوم المكلف بالدراسة المالية بما يلي:

التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها الى ميزانيات مالية

حساب رأس مال العامل FR وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:

- إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول.

- إذا كان FR سالب يتم رفض القرض.

حساب احتياج رأس مال العامل BFR حيث إذا كان:

- BFR سالب يعني تمويل ذاتي.

- BFR موجب يعني تمويل من الآخرين.

حساب بعض النسب المتعددة لدى البنك:

- رقم الاعمال والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية.

- القدرة على تمويل الذاتي = نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك.

- مدة استرداد القرض = قيمة القرض / متوسط تمويل الذاتي.

- مدة استرداد قيمة المشروع.

4- الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية: يقوم البنك بجمع المعلومات عن العميل وخاصة

عن سمعته باستخدام عدة مصادر كسجلات العميل لدى البنك، الاتصال بالبنوك الأخرى أو

إرسال الملف لمصلحة مركزية الأخطار ببنك الجزائر كما يقوم مسؤول مختص بالبنك بزيارات

لعين المكان (المشروع).

5- اتخاذ القرار والمتابعة: عند إيداع ملف القرض على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة بدراسته ثم

يقدم للجنة القروض بالوكالة التي تتكون عادة من المدير ورؤساء المصالح حيث يؤخذ القرار

عن طريق الإجماع وهذا إيجابيا أو سلبيا ويجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة التي تضم قرار الموافقة أو إلغاء الملف أو الطلب عليه إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما إذا كان يفوق صلاحيته فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته مرة ثانية والفصل فيه.

فإذا كان المبلغ في حدود صلاحية لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية فإن التصريح بالقرض يمضى من طرف مديرها ثم يبعث للوكالة من أجل منح لطالبه أما إذا كان مبلغ القرض يتعدى حدود صلاحية المديرية الجهوية تقوم هذه الأخيرة ببعثه إلى المديرية العامة، وبذلك تنتهي عملية منح القرض للعميل.

أما عن متابعة القرض بعد منحه للعميل فقد تأخذ أوجه مختلفة تبعا لشخصية العميل، ونوع القرض الممنوح فقد يطلب كشف يثبت إنجاز العملية، ويطلب ضمانات لا يمكن أن يطلبها سابقا كما يكون الضمان هو الرهن على العتاد الذي أقرض من أجل شرائه.

مطلب الثاني: الأسس التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف القرض

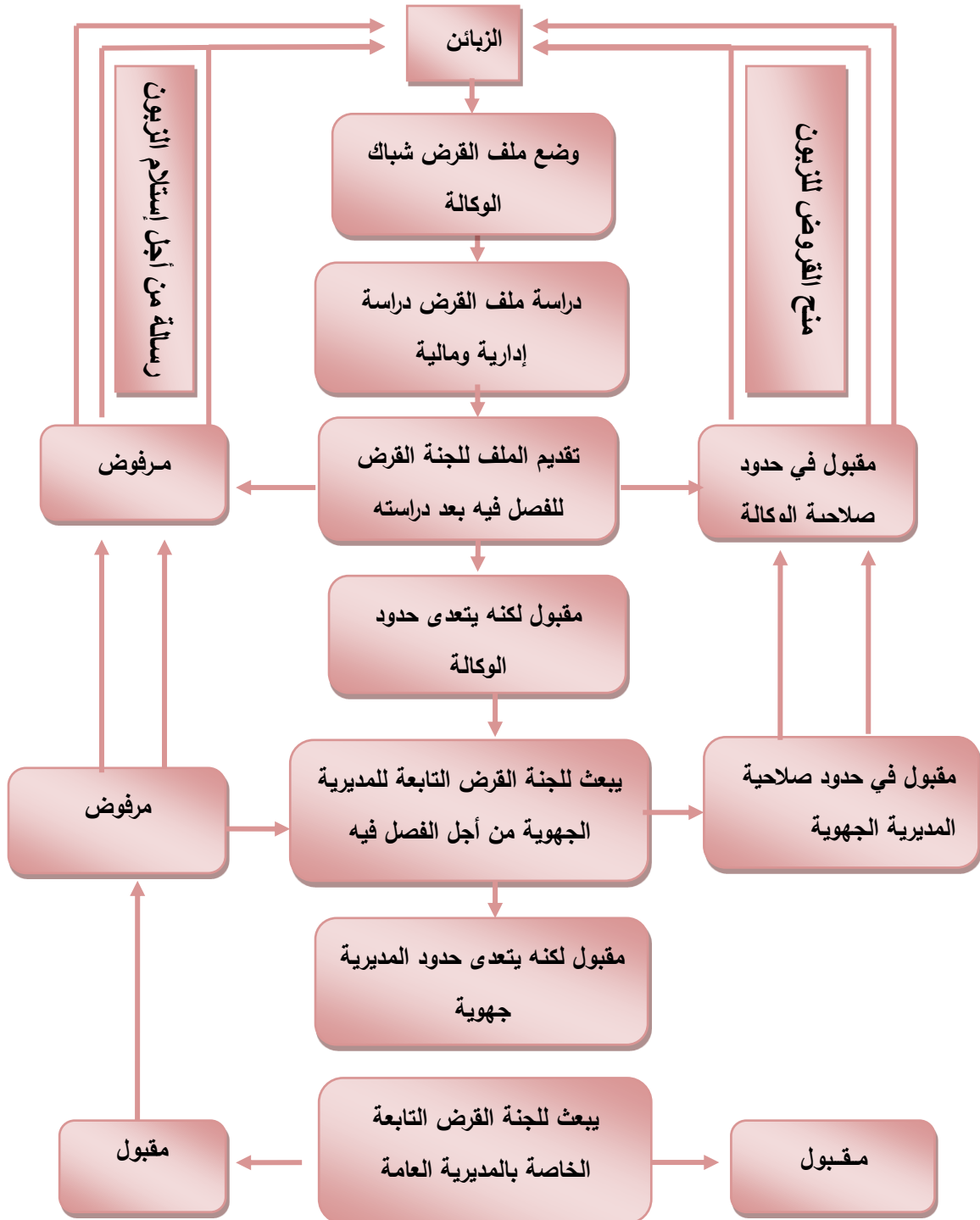
من أجل دراسة الملف يشترط من الزبون تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية:¹

- طلب خطي يحدد مبلغ القرض.
- تقديم المؤسسة.
- دراسة تقنية اقتصادية بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار.
- قائمة الممتلكات.
- آخر ثلاث ميزانيات مع ميزانية مستقبلية لسنتين.
- الميزانية الافتتاحية.
- الميزانيات المحاسبية على مدة القرض.
- مستخرج الضرائب.
- شهادة الانضمام لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
- عقد الملكية أو عقد الامتياز أو عقد الايجار.
- وضعية الزبون اتجاه البنوك الأخرى.
- نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري.

¹ -وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالمسيلة

- الفواتير .
- مخطط تمويل المستقبلي .
- الرقم التعريفي الجبائي NIF .
- الرقم التعريفي الاحصائي NIS .
- وبعد تقديم الملف تبدأ عملية دراسة الملف والتي تتركز على:
- دراسة مخاطر الاقتصادية .
- التحليل بواسطة النسب المالية .
- تقديم المنظمة .
- القرض المطلوب .
- الوضعية المالية للمنظمة .

الشكل رقم(02): الاجراءات المتبعة في منح القروض بنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر: بنك القرض الشعبي الجزائري _ وكالة المسيلة_

المطلب الثالث: أنواع وضمانات مخاطر الائتمان ببنك القرض الشعبي الجزائري

أولاً-أنواع مخاطر الائتمان ببنك القرض الشعبي الجزائري:

هناك مجموعة من المخاطر يتعرض لها البنك فمنها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو مرتبط بالبنك ومنها ما له علاقة بالظروف العامة وكذا طبيعة القروض المطلوبة من البنك:¹

1- **خطر عدم السداد:** يعد هذا الخطر من أهم وأكبر الأخطار التي يواجهها بنك القرض الشعبي الجزائري-CPA بوكالة المسيلة ويعود سببه إلى مجموعتين:

- مخاطر خاصة بالعميل ذاته.
- تعود لعوامل خارجية.

2- **مخاطر خاصة بالعميل** يتعلق هذا الخطر بعناصر لا تتجاوز إطار نشاط العميل (الوضعية المالية الصناعي التجارية...) إضافة إلى سمعته الشخصية.

ويتضاحم هذا الخطر إذا منح هذا القرض لمؤسسات لا تملك رأس مال كافي أو أنها في وضعيات مدينة لجهات أخرى.

3- **مخاطر خارجية:** هي مخاطر تتعرض لها القروض الممنوحة ولا تعود بصورة مباشرة إلى المقترض وإنما تعود لعوامل أخرى منها:

- التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة بين تاريخ منح الائتمان وتاريخ استحقاقه.
- التقلبات الاقتصادية والسياسية والقانونية.
- التحولات المفاجئة التي تطرأ على ظروف الاستغلال والتجارة والصناعة كالهبوط المفاجئ للأسعار.

4- **مخاطر أخرى:** قد يتعرض بنك القرض الشعبي الجزائري إلى مخاطر لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في:

4-1) **مخاطر سعر الصرف :** ينتج هذا الخطر عن التقلبات المفاجئة في سعر الصرف، إذ أن الانخفاض أو الارتفاع في قيمة العملات يؤدي إلى وقوع بنك القرض الشعبي الجزائري وعملائه في صراعات حول رفع أو تخفيض قيمة أقساط القرض الممنوح من طرف البنك.

¹ -وثائق مقدمة من الوكالة المسيلة

ثانياً_الضمانات:

في اطار تسيير مخاطر عدم التسديد واحتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجتمع الجهوي للاستغلال ومن اجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار وأسلوب تسيير منطقي لنشاط البنكي.

وهنا مجمل عناصر الضمانات:

- المساهمة الشخصية.
- الرهن الحيازي للعتاد والرهن العقاري للأراضي.
- تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لفائدة البنك خلال مدة القرض.
- اتفاقية القرض.
- سندات الأمر.

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثمار

أثناء الدراسة الميدانية لباك قرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماريا، وحاولنا الدراسة وإظهار الخطوات المختلفة التي يتبعها البنك باستقباله لطلب القرض الى غاية تحصيله.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض استثماري وطرق تحليله من طرف البنك

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الوثائق والملف الذي يحتاجه المحلل المالي في عملية تحليله بغض النظر عن الاجراءات الروتينية التي يقوم بها عادة عمال البنك ففي حالتنا قد قام شخص طبيعي قاطن بولاية المسيلة بتقديم ملف طلب قرض استثماري من أجل شراء عتاد البناء وآليات خاصة بالبناء ووسائل نقل.

أولاً- تقديم المؤسسة طالبة القرض:¹

1- تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤول وحيد (EURL) تقوم بمختلف أشغال البناء في مختلف مراحل أنشأت بـ 2014/11/1 ويقدر رأسمالها بـ 42.000.000 دج وه ومقسم على 100 حصة كل حصة تحتوي على 420.000 دج كلها مملوكة لعض وواحد.

¹ -وثائق مقدمة من طرف الوكالة CPA بالمسيلة

2- نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاطها الأساسي في البناء واليات خاصة بالبناء ووسائل نقل.

3- القرض المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استثمار المتمثل في عتاد البناء واليات خاصة بالبناء ووسائل النقل وغرض توسيع أعماله في حالة نشاطه ومدة استرداد قيمة القرض 05 سنوات، من أجل تجسيد هذا المشروع.

الضمانات المقدمة:

- رهن معدات وأدوات ومقتنيات لفائدة البنك لمنح القرض.
- تأمين شامل على جميع أخطار.
- تأمين شامل على جميع أخطار المهنية.
- تحرير اتفاقية قرض.

ثانيا_ الدراسة التقنية لملف القرض:

لقد اعتمدنا على تحليل المالي لدراسة التقنية، وذلك بهدف معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحليل ملاءتها المالية، وكذا التأكد من الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الاجل على نحو التالي:

❖ الدراسة الحالية للمشروع:

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية الي ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لي هذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR.BFR.TR).

(أ) الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

جدول رقم (01): يمثل الميزانية المختصرة لسنتين (2016-2017)

البيان	2016	2017
الأصول المتداولة	41.419.227	40.950.386
الأصول المتداولة	20.093.043	47.418.130
-قيم الاستغلال	22.000.000	28.802.961
-قيم قابلة للتحقيق	15.101.822	7.460.695
-الخزينة	2.791.221	1.154.474
مجموع الاصول	61.512.270	88.368.515

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

البيان	2016	2017
الأموال الدائمة	56.893.488	60.352.411
أموال الخاصة	42.343.696	45.802.619
ديون طويلة الأجل	14.549.792	14.549.792
ديون قصيرة الأجل	46.187.82	28.016.104
مجموع الخصوم	61.512.270	88.368.515

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

حساب مؤشرات التوازن المالي (TR-BFR-FR)

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)

= الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - المتاحات) - (الديون قصيرة الأجل - التسيقات البنكية)

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ب) تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم (02): تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية

الوحدة: دج

تحليل مؤشرات التوازن المالي

2017	2016	
60.352.411	56.893.488	الأموال الدائمة
40.950.386	41.419.227	الأصول الثابتة
19.402.025	15474261	رأس المال العامل
47.418.130	20.093.043	الأصول المتداولة
11.154.474	2.791.221	متاحات
36.263.656	17.301.822	الأصول متداولة خارج الخزينة
28.016.104	4.618.782	ديون قصيرة الأجل
-	-	تسيقات البنكية
8.247.552	12.683.040	احتياجات رأس المال العامل
11.154.467	2.791.221	الخزينة

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

2017	2016	
19.402.025	15.474.261	رأس المال العامل
8.247.552	12.683.040	احتياجات رأس المال العامل
11.154.467	2.791.221	الخزينة

1- تحليل رأس المال العامل FR: نلاحظ أن FR موجب ومتزايد في سنة (2016) بـ 15.474.261 وتزايد في سنة (2017) بنسبة 25% مقارنة بسنة (2016) وهذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت الاصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان ومنه وضعية المالية للمؤسسة جيدة.

2- تحليل احتياج في رأس المال العامل BFR:

نلاحظ أن BFR موجبة خلال سنتين الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج في سنة (2016) بـ 12.683.040 ثم انخفضت في سنة (2017) بنسبة (34%) مقارنة بسنة ماضية أي أن المؤسسة تعاني من عجز تمويلي في المدى القصير، من الحلول المقترحة:

- البحث عن مصادر لتمويل هذا الاحتياج.
- زيادة أجل الدفع للموردين.
- القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

3- تحليل الخزينة TN:

أما بالنسبة للخزينة فهي موجبة وهذا يدل على أن مؤسسة لديها فائض في نقدية (خزينة مجمدة) وغير مستقلة والتي يمكن استثمارها وتحقيق عائد مرضي منها من خلال شراء أسهم وسندات جديدة أو تسديد القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

ج) التحليل باستخدام النسب المالية:

1- نسب السيولة

الجدول رقم (03): يمثل النسب السيولة

الوحدة: %

2017	2016	العلاقة	نسب السيولة
1.69	4.35	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
0.39	0.60	المتاحات /ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية
0.66	3.87	(الأصول متداولة-مخزونات)/ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة سريعة

تحليل نسب السيولة:

أ) **نسب السيولة العامة:** إذا اعتبرنا أن النسبة المرجعية هي 1.2 فإن المؤسسة قد قامت بتغطية كل ديونها عن طريق الأصول المتداولة وهذا يدل على أن المؤسسة تتميز بالسيولة الجيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال.

ب) **تحليل نسب السيولة الحالية:** نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تنخفض من سنة (2016) من 0.60 إلى سنة (2017) بـ 0.39 فالسنة الأولى والثانية استطاعت المؤسسة تغلب على ديون قصيرة الأجل من خلال ما تملك من نقدية ولكن في السنة الثانية بنسبة أقل من السنة الأولى.

ت) تحليل نسبة السيولة سريعة:

نلاحظ في سنة 2016 أن الأصول المتداولة من دون قيم المخزونات تغطي جميع الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة 3.87 وهي كبيرة جدا.

وفي سنة 2017 معنى ذلك أن الأصول المتداولة من دون قيم المخزونات تغطي جميع الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة 0.66 وهي منخفضة مقارنة بسنة سابقة.

2- نسب الاستقلالية المالية

الجدول رقم(04): يمثل نسب الاستقلالية المالية. الوحدة%

2017	2016	العلاقة	نسب الاستقلالية المالية
0.48	0.31	مجموع الديون /مجموع الأصول	نسبة إجمالي ديون الي إجمالي الاصول
1.07	2.20	الأموال الخاصة /مجموع الديون	تغطية الديون بالأموال خاصة

تحليل نسب الاستقلالية المالية

أ) نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول: حسب هذه النتائج فالوضعية المالية للمؤسسة جيدة ولها قدرة على سداد الديون في أجل طويل

ب) نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة: نلاحظ أن تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 0.20 في سنة 2016 إلى 1.07 في 2017 وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل.

3- نسب النشاط

الجدول رقم(05): يمثل نسب النشاط. الوحدة%

2017	2016	العلاقة	نسب النشاط
0.56	0.041	رقم الاعمال/الاصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.49	0.86	رقم الاعمال /الاصول المتداولة	معدل دوران الاصول المتداولة
0.49	0.28	رقم الاعمال /مجموع الاصول	معدل دوران الاصول

تحليل نسب نشاط

أ) معدل دوران الأصول الثابتة: تدل هذه النسبة أن الأصول الثابتة أكبر مساهم في ربحية المؤسسة في سنة (2017).

ب) **معدل دوران الاصول المتداولة:** نلاحظ أن أكبر مساهمة في أصول المتداولة في ربحية المؤسسة تقل من سنة إلى سنة.

ت) **معدل دوران الاصول:** يقدر معدل دوران إجمالي الأصول المؤسسة بـ 0.28 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة (2016) يولد 0.28 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها أن المؤسسة تعمل بمستوى لبأس به من طاقتها الإنتاجية، وهذا ما يعني ما أن المؤسسة يمكنها من زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال أما بالنسبة لسنة (2017) فيقدر المعدل بحوالي 0.49 وهذا يدل ارتفاع أداء المؤسسة.

4- نسب المديونية

الجدول رقم (06): يمثل نسب المديونية. الوحدة: %

نسب المديونية	العلاقة	2016	2017
نسب تمويل الدائم	الاموال دائمة/الأصول الثابتة	1.3	0.47
نسب الاستقلالية الأموال	اموال خاصة /مجموع الديون	0.22	1.07
نسبة الوفاء العامة	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.48	0.31

تحليل نسب المديونية:

أ) **نسب تمويل الدائم:** نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم ترتفع بالتدرج لتفوق 1 يدل على أن الأصول الثابتة مغطاة بكامل الأموال الدائمة والجزء الباقي من الأموال الدائمة تغطي به المؤسسة الأصول المتداولة وهذا يعني أنها في وضعية جيدة هذا في سنة (2016) أما في سنة (2017) نسبة أقل من 1 يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط.

ب) **نسب الاستقلالية الأموال:** نلاحظ أن في سنة 2016 منخفضة بـ 0.22 هذا يعني أن المؤسسة اعتمدت على الديون في تمويل نشاطاتها وفي سنة 2017 استطاعت مؤسسة تحقيق نسبة استقلالية وهذا يعني أنها غطت ديونها.

ت) **نسبة الوفاء العامة:** حسب هذه النسب نلاحظ أموال الدائنين مضمونة فدائما يجذب أن تكون أقل من (0.5).

5- نسب المردودية

الجدول رقم (07): يمثل نسب المردودية

الوحدة: %

نسب المردودية	العلاقة	2016	2017
نسب المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	0.0293	0.075
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول	0.020	0.060
أثر الرافعة المالية	نسبة المردودية المالية - نسبة المردودية الاقتصادية	0.0093	0.015

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

تحليل نسب المردودية:

(أ) **نسب المردودية المالية:** حققت المؤسسة مردودية كافية في سنة (2016) بـ 0.0293 ارتفعت في سنة (2017) بـ 0.075 وهذا يؤكد أن تحسن في وضعية المالية للمؤسسة وعلى كفاءة وفعالية في استغلال الموارد المتاحة.

(ب) **نسبة المردودية الاقتصادية:** حققت المؤسسة معدل مرتفع خلال السنتين 2016/2017 على التوالي من ما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستثمرة من قبل المؤسسة أو بتعبير اخر ارتفاع العائد على الموجودات.

(ت) **أثر الرافعة المالية:**

نلاحظ إن خلال السنتين 2016 2017 اثر الرافعة موجب بصدد تحقيق المؤسسة مردودية اقتصادية تفوق تكلفة اللجوء إلى الاستدانة، والقرار المالي ورفع من معدلات الاستدانة وذلك لما يخلفه من اثر ايجابي على المردودية المالية.

اتخاذ القرار:

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها، بحيث يتم الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة ومن طرف لجنة القرض الخاصة لبنك قرض شعبي جزائري CPA.

إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنوات 2016.2017 وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي نحو أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال لتغطية الأموال المتداولة ويتمثل هذا الفائض في أن رأس مال العامل موجب بعكس

الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون طويلة الأجل وهذا ما يؤكد ملائمة المؤسسة واستقلاليتها المالية.

المطلب الثاني: طريقة استرجاع القرض والإجراءات المتبعة في حالة عدم سداده¹

أولاً_ طريقة الاسترجاع القرض:

بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة - كغيره من البنوك الأخرى يقرض أموال لجميع الهيئات، يعني انه يقدم قروض للأشخاص العاديين (الطبيعيين) والمؤسسات والشركات وغيرها وبالتالي فه ويسترجع أمواله من المقترضين ولكل بنك طريقته الخاصة في استرجاع الأموال ويمكن تلخيص هذه الطرق في نقطتين التاليتين:

1- **بالنسبة للأشخاص العاديين:** إن الأشخاص العاديين يقومون بإعادة الاموال للبنك عن طريق

أقساط (دفعات) تسدد كل شهر.

2- **بالنسبة للتجارين:** يقوم التجاريون بتسديد دفعات القرض في كل ثلاثة أشهر.

ثانياً_ إجراءات المتبعة في حالة عدم سداد القرض:

إن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة -بنك يتعرض لجميع مخاطر الائتمانية مثله مثل البنوك الأخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حل حالات عدم سداد العميل لي دينه (إرجاع القرض) وتتمثل في ثلاثة مراحل التالية:

المرحلة الاولى: في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم إنذار أول للعميل وينبهه بأجل التسديد.

المرحلة الثانية: يقوم البنك في هذه الحالة بتقديم إنذار ثاني للعميل دون أن يقوم بأي إجراءات أخرى قد تضر بمصلحة الزبون.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الوثائق التي تثبت بأن العميل قد اقترض الأموال من البنك ذلك للقيام بإجراءات اللازمة التي يحددها القانون.

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة CPA بالمسيلة

خلاصة الفصل:

استنادا إلى ما تم تقديمه في هذا الفصل توصلنا إلى أهمية ودور التحليل المالي لدى البنك خاصة فيما يتعلق بمنح القروض وعلى وجه التحديد قروض الاستثمار، فعملية منح هذه الأخيرة لا تتم بطريقة عشوائية لأنها ذات مخاطر عالية ومدتها طويلة نوعا ما. لذلك يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية لكل مؤسسة أ وشخص طالب لقرض استثماري معتمدا على وسائل وأدوات التحليل المالي. ومن خلال دراستنا التطبيقية التي شملت قرضا استثماريا قام بطلبه شخص طبيعي، باستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية، خلصنا إلى أن هذه المؤسسة تتمتع بوضعية مالية متوازنة، كما أن لها قدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك والقدرة على سداد القرض، ولديها مردودية جيدة.

الخاتمة

خاتمة:

موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من أكثر المواضيع اهتماما في الوقت الراهن، نظرا لما تسببه مخاطر الائتمان من أضرار مالية للبنوك التجارية والتي تعكس على أرباحها سلبا. تعتبر الجزائر من الدول التي تحاول الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومواكبة التوجه الجديد إلي ذلك حيث عملت الجزائر على إعداد إصلاحات مالية تمس الجانب البنكي خصوصا إدارة مخاطر الائتمانية وذلك لأهمية الائتمان البنكي في البنوك التجارية الجزائرية. ومن خلال هذه الدراسة تم التأكد من الفرضيات كما يلي:

1- اختبار الفرضيات:

- الفرضية الاولى: صحيحة لأن المخاطر الائتمانية هي جزء من البنوك التجارية لا يمكن تجنبها وهي قائمة على أداء وفعالية البنوك التجارية.
- الفرضية الثانية: صحيحة لأن إدارة المخاطر الائتمانية تعتمد في سياستها البنكية على مناهج للتقليل من آثار المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- الفرضية الثالثة: التحليل باستخدام النسب المالية في اتخاذ القرار هو من أكثر الطرق المعتمدة في القرض الشعبي الجزائري- وكالة المسيلة - في تحليل القوائم المالية وتفسيرها.

2- نتائج الدراسة:

بناء على ما تقدم ذكره ودراسته في ما يلي حصر أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- قرار منح القرض يجب ان يحظى بعناية وأهمية كبيرة تظهر تحديات كثيرة لتجنب خسارة افلاس البنك.
- يمثل المخاطر الائتمانية من المخاطر التي تهدد كيان البنك ويهدم وضعه المالي والتي يتعرض لها البنوك التجارية.
- من أهم الاسباب المخاطر الائتمانية، ضعف الامكانيات في تحديد مبلغ القروض، فالبنوك التجارية دائما عرضة لهذا النوع من المخاطر وذلك بسبب عدم وفاء عملائها.
- أسفرت الدراسة على اعتماد البنك بشكل كبير على النسب المالية في التحليل المالي لطالب القرض.
- الاعتماد الدائم على ميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج والاعتماد على قائمة النفقات النقدية.

- بنك قرض الشعبي الجزائري وكالة مسيلة بنك يتعرض لجميع المخاطر الائتمانية مثله مثل البنوك الاخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حل حالات عدم تسديد القرض.
- ضرورة تسير المخاطر الائتمانية داخل المؤسسات من قبل المسيرين بالاعتماد على النسب والمؤشرات الضرورية لذلك، وهذا ما يسمح من ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة مستقبلا.
- نلاحظ أن البنوك يركز وتعتمد خلال عملية منح الائتمان على الضمانات وسلاماتها بالرغم من أنها مصدر احتياطي وليس أساس، لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عند منح لائتمان، لذلك عندما يزداد احتمال الخطر كلما كان الطلب على الضمانات أكبر.

3-التوصيات :

- ضرورة الاتصال المستمر بين البنوك والمقترضين وذلك لتوفير العلاقة بينهم مما يسمح بالاطلاع على مشاكل التي يواجهها الزبون ومحاولة تقديم المساعدة أو اتخاذ القرار الإجراءات اللازمة لتجنب تعثر القروض.
- ضرورة زيادة اهتمام محلي الائتمان بكفاءة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشيد قرار منح الائتمان وعدم التركيز على نسبة دون أخرى.
- تدعيم عملية الافصاح والشفافية في المصارف الجزائرية وحثهم على نشر التقارير والمعلومات المالية الخاصة بها تكون متاحة للجمهور.
- وظيفة الائتمان من الوظائف الاساسية للبنك التجاري.
- قبل منح أي قرض يكون قسم الائتمان البنك التجاري مسؤولا على دراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من استقائها للمعلومات اللازمة.
- ضرورة الاهتمام بموظفين بالبنك وخصوصا في مجال الاقراض وتدريبهم ويمكنهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة والمتطورة.
- تعد البنوك التجارية بسبب طبيعة عملها من أكثر المؤسسات المالية تعرض للمخاطر.

قائمة المراجع

- 1) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 2) آلان ورنج إيان جليندون، إدارة مخاطر، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008.
- 3) بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- 4) حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2011.
- 5) خالد محمد أمين، إدارة مخاطر الائتمان - اطار، قياس، تحليل، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان، 2010.
- 6) خليل شماع، تحليل وتقييم اداء المصرف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002.
- 7) رايس حدة، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2009.
- 8) زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، ادارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 9) سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005.
- 10) صادق راشد الشمري، ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازدي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 11) صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2009.
- 12) طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر (افراد-ادارات -شركات -بنوك)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 13) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية-مصر، 2007.
- 14) عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.

- (15) فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبدالرحمان الدوري، ادارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان-بيروت، الطبعة الثانية، 2003.
- (16) قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية، طبعة الاولى، دار النفائس للنشر وتوزيع، الاردن، 2013.
- (17) محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- (18) محمود الزبيدي، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

ب) المقالات :

- 1- حرقوس سهام، صحراوي ايمان، دور الأساليب الحديثة للإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في تحقيق من حدة الازمة المالية الحالية، ملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20، 21 اكتوبر 2009.
- 2- حسين بلعجوز، "ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، مداخلة مقدمة الي الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، مناقشة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-جزائر يومي 7-9 جوان.
- 3- كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، جامعة فيلادلفيا، الاردن، 4-5/7/2007.
- 4- مفتاح صالح، معارفي فريدة: "المخاطر الائتماني تحليلها-قياسها-ادارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الزيتونة، الاردن، يومي 16-18 افريل-2007.
- 5- منصور منال، "إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية"، مداخلة مقدمة إلي الملتقى العلمي الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

ج) مذكرات تخرج:

- 1- ألعاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير، جامعة منثوري قسنطينة، 2007.
- 2- انس هشام مملوك، مخاطر الائتمان واثرها في المحافظ الاستثمارية، اطروحة لنيل درجة دكتورا في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، 2014.
- 3- إيمان أنجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري نموذجا، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة غزة، 2007.
- 4- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير - غير منشورة -، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.
- 5- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، (منشورات الحلبي الحقوقية).
- 6- علي عبد الله أحمد شاهين، "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين"، الجامعة الاسلامية - غزة - 2010.
- 7- فاطمة بن شنة، إدارة مخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.
- 8- محمد داود عثمان، اثر مخلفات الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008.

الملخص:

تعمل البنوك في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من مخاطر البنكية، خاصة مخاطر منح القروض الشيء الذي يفرض الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الاهمية، والقيام ببعض الاجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى ادنى حد ممكن، مستغلة في ذلك كفاءة مسيري البنوك ومختلف الطرق والوسائل المتجددة في هذا الميدان التي تفرزها الدراسات والأبحاث المهمة بهذا الجانب، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على طريقة (مؤشرات النسب المالية) معتمدين في ذلك على الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك القرض الشعبي الجزائري -CPA- .

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، التحليل المالي.

Summary:

Banks operate in a changing economic environment in which different degrees of bank risk, especially the risk of granting loans, impose the obligation to give this problem a great deal of importance, and to do some measures to minimize those risks, taking advantage of the efficiency of coffee makers As well as various ways and means of renewal in taking the field produced by studies and researches interested in this aspect, this study came to highlight the method (indices of financial ratios) based on the field study we have done in the Algerian people's loan bank-CPA-.

Keywords: commercial banks, credit risk, credit risk management, financial analysis.